

الإسلاموفوبيا في بريطانيا: بصمات ستارمر في تأجيج أعمال الشغب العرقية

كتبه جوناثان كوك | 15 أغسطس 2024



ترجمة وتحرير: نون بوست

تخيل هذا المشهد، إن استطعت. اجتمعت لأيام حشود عنيفة في وسط المدن **البريطانية** واشتبكت مع الشرطة في محاولة للوصول إلى المعابد اليهودية لمهاجمتها. وقام مثيرو الشغب الذين ارتدوا أعلام إنجلترا ورايات الاتحاد وتسلحوا بمضارب الكريكت والقضبان المعدنية بتفكيك جدران الحداثق لإلقاء الطوب. واجتاحت العصابات المناطق السكنية التي يُقيم فيها اليهود، فهشّموا النوافذ وحاولوا تحطيم الأبواب. وهاجم مثيرو الشغب فندقًا تم تحديده على أنه يأوي طالبي لجوء يهود، وهو عمل كان من الممكن أن يحرق نزلاءه أحياءً.

في الأثناء، تواصل وسائل الإعلام والسياسيون لأيام الإشارة إلى هذه الأحداث باعتبارها “بلطجة” من قبل اليمين المتطرف، والتحدث عن الحاجة إلى استعادة القانون والنظام. في خضم كل هذا، يتم دعوة عضوة برلمان يهودية شابة إلى برنامج تلفزيوني صباحي كبير للحديث عن الأحداث الجارية. وعندما تجادل بأن هذه الهجمات يجب أن تُعرّف بوضوح على أنها عنصرية ومعادية للسامية، يقوم أحد مقدمي البرنامج بمهاجمتها والسخرية منها. وبالقرب منها، نرى رجلين أبيضين، وزير

سابق في مجلس الوزراء ومدير تنفيذي في إحدى أكبر الصحف في المملكة المتحدة، يضحكان عليها علانية. وإن لم يكن هذا خيالًا بما يكفي، فإن مقدم البرامج التلفزيونية الذي يسخر من النائب الشابة هو زوج وزيرة الداخلية المسؤولة عن مراقبة هذه الأحداث.

إنه سيناريو فظيع للغاية لدرجة أنه لا يمكن لأحد أن يتصوره، ولكن هذا هو بالضبط **ما حدث في الأسبوع الماضي** - باستثناء أن الغوغاء لم يستهدفوا اليهود، بل **المسلمين**، ولم تكن النائب الشابة يهودية بل **زارا سلطانة**، النائب المسلمة الأكثر شهرة في البلاد؛ ولم يكن طلبها هو تحديد العنف على أنه معاد للسامية بل **معاد للإسلام**. كل هذا يبدو أكثر معقولة الآن، كما أظن. أهلاً بكم في بريطانيا التي تفتخر بكراهية الإسلام، ليس فقط في شوارع بولتون أو بريستول أو برمنغهام، بل وأيضًا في استوديو تلفزيوني في لندن.

احتجاجات مؤيدة لبريطانيا

أصبحت كراهية الإسلام تشمل الحزبين في بريطانيا اليوم إلى الحد الذي جعل مراسلي **بي بي سي** يشيرون في مناسبتين على الأقل إلى الغوغاء الذين يرددون شعارات معادية للمسلمين والمهاجرين باعتبارهم **“محتجين مؤيدين لبريطانيا”**.

لم يكن التركيز الرئيسي في نشرات الأخبار المسائية على العنصرية المناهضة للمسلمين التي **تقود الغوغاء**، أو على التشابه بين أعمال الشغب والمذابح بل سلطت الضوء بدلاً من ذلك على التهديدات الجسدية التي تواجهها الشرطة، وصعود اليمين المتطرف، والعنف والفوضى، والحاجة إلى استجابة حازمة من جانب الشرطة والمحاكم.

كانت الشرارة التي **أشعلت أعمال الشغب هي التضليل**، فقد قُتلت ثلاث فتيات صغيرات طعنًا حتى الموت في ساوثبورت في التاسع والعشرين من تموز/ يوليو على يد طالب لجوء قيل إنه مسلم والواقع أن القاتل المشتبه به وُلد في كارديف لأبوين روانديين وهو ليس مسلمًا. لكن السياسيين ووسائل الإعلام ساهموا بأشكالهم الخاصة من التضليل الإعلامي.

ساعدت التغطية الإعلامية في الغالب . بل وعكست . الأجندة العنصرية لمرتكبي أعمال الشغب من خلال الخلط بين الاستهداف العنيف للمجتمعات المسلمة المستقرة منذ فترة طويلة والمخاوف العامة بشأن الهجرة “غير الشرعية”. وقد حوّلت التقارير الإعلامية بسهولة كلمتي “مهاجر” و”مسلم” إلى مترادفات مثلما فعلت في وقت سابق مع كلمتي “إرهابي” و”مسلم”. ولنفس السبب، تقريبًا. وبهذا، يكون السياسيون ووسائل الإعلام قد خدموا مرة أخرى أجندة الغوغاء اليمينيين المتطرفين الذين يبدو أنهم ينددون بهم. أو من منظور آخر، إن الغوغاء يخدمون أجندة وسائل الإعلام والسياسيين الذين يزعمون أنهم يريدون أن يسود الهدوء بينما يواصلون إثارة التوترات.

وصف الشباب المسلمين الذين خرجوا للدفاع عن منازلهم، بينما كانت الشرطة منشغلة بالتصدي

للهجوم، بـ”المتظاهرين المضادين” كما لو كان الأمر ببساطة صدامًا بين مجموعتين متضاربتين في مظلما، حيث علقت الشرطة – والدولة البريطانية – في المنتصف. مرة أخرى، هل يمكن أن نتخيل أن يوصف مثيرو الشغب والمليئون بالكراهية الذين يحاولون حرق اليهود أحياءً بأنهم “متظاهرون”، ناهيك عن وصفهم بأنهم “مؤيدون لبريطانيا”؟

لم يأت أي من هذا من فراغ. فالزجاج الحالي المعادي للمسلمين قد تم تأجيجه من قبل طرفي الطيف السياسي لسنوات. والآن لدى المؤسسة البريطانية كل الحوافز لمواصلة توجيه الغضب العام إزاء القضايا الاقتصادية - مثل نقص الوظائف والإسكان، وانهيار الخدمات وارتفاع تكاليف المعيشة - إلى أكباش فداء مثل المهاجرين وطالبي اللجوء والمسلمين. لو لم تفعل المؤسسة البريطانية ذلك، لكان من الأسهل كثيرًا على الجمهور أن يحدد هوية الجناة الحقيقيين - وهي المؤسسة التي كانت تدفع سياسات التقشف التي لا تنتهي بينما تستنزف الثروة المشتركة.

علاقة مسيئة

إن الحجة ضد اليمين سهلة. حذرت [سعيدة وارسى](#)، وهي عضوة في حزب المحافظين ووزيرة سابقة، لأكثر من عقد من الزمان من أن حزبها مليء [بالتعصبين الكارهين للمسلمين](#) سواء بين الأعضاء الأوسع أو كبار المسؤولين. [صرحت في سنة 2019](#): “أشعر وكأنني في علاقة مسيئة في الوقت الحالي ... ليس من الصحي بالنسبة لي أن أكون هناك بعد الآن مع حزب المحافظين”.

وجد استطلاع رأي حديث أن [أكثر من نصف](#) أعضاء حزب المحافظين يعتقدون أن الإسلام يشكل تهديدًا لما يسمى “أسلوب الحياة البريطاني” - وهو ما يتجاوز بكثير عامة الناس. وتمتد هذه العنصرية من أعلى إلى أسفل الحزب. وقد حصل بوريس جونسون - الذي قارن في روايته [“اثنان وسبعون عذراء”](#) النساء المسلمات المحجبات بصناديق البريد - على تأييد شخصيات من أقصى اليمين [مثل تومي روينسون](#)، الذي كان يحرض على موجة أعمال الشغب الحالية من مخبئه في قبرص.

وجّهت وارسى انتقادات خاصة إلى مايكل جوف، أحد أهم الممثلين في الحكومات [الحافظة](#) المتعاقبة، [قائلة](#): “أعتقد أن وجهة نظر مايكل هي أنه لا يوجد شيء اسمه مسلم غير مثير للمشاكل”. وقد يفسر هذا لماذا رفض الحزب مرارًا وتكرارًا معالجة ظاهرة الإسلاموفوبيا المتفشية بين صفوفه. فعلى سبيل المثال، أعاد المسؤولون [يهدوء تعيين](#) خمسة عشر مستشارًا تم إيقافهم عن العمل بسبب تعليقات معادية للإسلام بعد أن هدأت الضجة. حتى عندما تم إجبار القيادة في نهاية المطاف على الموافقة على إجراء تحقيق مستقل في التعصب ضد المسلمين في الحزب، [تم تخفيفه بسرعة](#)، ليصبح “تحقيقًا عامًا في التحيز من جميع الأنواع”.

أسراب الجراد تغمر المملكة المتحدة

في شباط/ فبراير، بعد وقت قصير من تنحي لي أندرسون عن منصب نائب رئيس حزب المحافظين، **أعلن** أن "الإسلاميين" "سيطروا على" صادق خان، عمدة لندن. وأضاف أندرسون أن العمدة "أعطى عاصمتنا لأصدقائه".

على إثر ذلك، تم تعليق عضويته في الحزب عندما **رفض الاعتذار**. ولكن حتى في ذلك الوقت، رفض زعماء حزب المحافظين، بمن فيهم رئيس الوزراء آنذاك ريشي سوناك ونائبه أوليفر دودن، وصف تعليقات أندرسون بأنها عنصرية أو معادية للإسلام. واقترح دودن فقط أن أندرسون استخدم **"الكلمات الخاطئة"**.

تجاهل سوناك خطاب أندرسون التحريضي المليء بالكراهية تمامًا، وأعاد توجيه الغضب العام بدلاً من ذلك نحو المسيرات المناهضة للمذبحة التي ترتكبها **إسرائيل** ضد **الفلسطينيين** في **غزة** - أو **ما وصفه** بأنه "انفجار مفترض في التحيز ومعاداة السامية". وسرعان ما انشق أندرسون إلى حزب الإصلاح الأكثر عدوانية ضد المهاجرين بقيادة نايجل فاراج. **وعلى نحو مماثل**، أعلنت سويلا برافيرمان، وزيرة الداخلية السابقة: "الحقيقة هي أن الإسلاميين والمتطرفين ومعادي السامية هم من يتولون السلطة الآن".

رَدَّت وسائل الإعلام اليمينية، من جي بي نيوز إلى ديلي ميل، بانتظام **مثل هذه المشاعر**، وقارنت المهاجرين - الذين يُفترض أنهم مسلمون - بـ "سرب جراد" يغمر حدود بريطانيا ويأخذ الوظائف والإسكان. حتى الهيئة المكلفة بتحديد وحماية الأقليات العرقية اعتمدت استثناءً واضحًا للغاية في حالة معاداة الإسلام المؤسسية.

كانت لجنة المساواة وحقوق الإنسان **حريصة للغاية على التحقيق** مع أعضاء حزب العمال بشأن ما تبين أنه ادعاءات خالية إلى حد كبير من الأدلة بشأن معاداة السامية. لكن نفس الهيئة **رفضت** **بإصرار** إجراء تحقيق مماثل في معاداة الإسلام الموثقة جيدًا في حزب المحافظين، على الرغم من تلقي ملف من المجلس الإسلامي في بريطانيا يحتوي على **مزاعم بالتعصب** من 300 شخصية في الحزب.

أوقفوا القوارب

يقود رئيس الوزراء من حزب العمال كير ستارمر الآن حملة صارمة عالية المستوى على عنف اليمين المتطرف من خلال إنشاء **"حيش دائم"** من فرق شرطة مكافحة الشغب والضغط من أجل إصدار أحكام سريعة وصارمة. وأشاد أنصاره بنجاحه في أول اختبار رئيسي له كرئيس للوزراء الأسبوع الماضي، عندما فشلت أعمال الشغب المتوقعة يوم الأربعاء الماضي في التحقق.

ولكن منذ أن أصبح زعيمًا لحزب العمال قبل أربع سنوات، لعب ستارمر دورًا مباشرًا في تأجيج المناخ

الناهض للمسلمين أيضًا، وهو المناخ الذي شجّع اليمين المتطرف على النزول إلى الشوارع.

في حملته الانتخابية، اتخذ قرارًا واعيًا بالتنافس مع المحافظين على نفس الأرضية السياسية، من “الهجرة غير الشرعية” إلى الوطنية والقانون والنظام. وتم تشكيل هذه التضاريس السياسية من خلال السياسة الخارجية الجديدة لحزب العمال قبل 20 سنة التي كان لها تداعيات محلية بعيدة المدى، ووصم المسلمين البريطانيين بأنهم غير بريطانيين وغير مواليين لبريطانيا وعرضة للإرهاب.

في سنة 2003، شنت حكومة حزب العمال برئاسة توني بلير، بالتوافق مع الولايات المتحدة، حرًا وحشية وغير قانونية على العراق، أسفرت عن مقتل أكثر من مليون عراقي وتشريد ملايين آخرين. كما تم جر المزيد من العراقيين إلى مواقع سوداء لتعذيبهم. وإلى جانب الاحتلال العنيف والمطول لأفغانستان من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، أدى غزو العراق إلى إشعال فتيل الفوضى الإقليمية وتفريخ أشكال جديدة من التشدد الإسلامي، خاصة على شاكلة تنظيم الدولة.

كان من المحتم أن تؤدي الحملة الوحشية التي شنّها بلير في الشرق الأوسط - والتي غالبًا ما صورها على أنها “صراع حضارات” - إلى تنفير العديد من المسلمين البريطانيين وتطرف عدد ضئيل منهم إلى العدمية الماثلة.

وردًا على ذلك، قدم حزب العمال ما يسمى باستراتيجية “المنع” التي ركزت بسخرية على التهديد من جانب المسلمين وخلطت بين خيبة الأمل التي يمكن تفسيرها تمامًا في السياسة الخارجية البريطانية واليول العنيفة المتأصلة التي لا يمكن تفسيرها داخل الإسلام.

صمّم ستارمر قيادته الخاصة على غرار قيادة بلير وجند العديد من المستشارين أنفسهم. ونتيجة لهذا، سرعان ما بدأ يقلد المحافظين بشكل مهووس في محاولة لاستعادة ما يسمى بتصويت “الجدار الأحمر”. وكانت خسارة المناطق الحضرية في شمال إنجلترا في الانتخابات العامة لسنة 2019 لصالح المحافظين إلى حد كبير بسبب موقف حزب العمال المشوش بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، الذي كان ستارمر مسؤولاً عنه بشكل رئيسي.

انحاز ستارمر بقوة نحو اليمين فيما يتعلق بقضية الهجرة، ملاحقًا حزب المحافظين الذي انحرف أكثر نحو اليمين في محاولته لتجنب التمرد الانتخابي من حزب الإصلاح الذي يتزعمه فارج. وبصفته زعيمًا للمعارضة، رد ستارمر صدى المحافظين في التركيز على “وقف القوارب الصغيرة” و ”سحق عصايات التهريب”. وكان السياق الضمني أن المهاجرين وطالبي اللجوء الفارين من نفس المشاكل التي أشعلتها المملكة المتحدة في الشرق الأوسط يشكلون تهديدًا لـ “أسلوب الحياة” البريطاني، في إعادة صياغة لخطاب “صراع الحضارات” الذي دافع عنه بلير.

قبل أيام من الاقتراع في الانتخابات العامة الشهر الماضي، ذهب ستارمر إلى أبعد من ذلك بالترويج للعنصرية من النوع المرتبط عادةً بالمحافظين. وأشار زعيم حزب العمال إلى الجالية البنغلاديشية في بريطانيا باعتبارها واحدة من تلك الجاليات التي سيتصرف فيها بشكل أكثر حسماً في تنفيذ عمليات الترحيل. قال لجمهور من قراء صحيفة ذا صن: “في الوقت الحالي، لا يتم إبعاد الأشخاص القادمين

الحرب على اليسار

كان هناك سبب آخر أكثر تشاؤمًا لجعل ستارمر السياسة العنصرية والطائفية مركزية لحملته. وكان يائسًا ليس فقط لكسب أصوات المحافظين وإنما لسحق الجناح اليساري في حزب العمال وأجندته السياسية. لعقود من الزمان، كان سلفه جيريمي كوربين يحظى بالاحتراف من يسار حزب العمال – بينما يحتقره يمينه – بسبب سياساته المناهضة للعنصرية ودعمه للنضالات المناهضة للاستعمار مثل نضال الفلسطينيين. ونظرًا لهذه المشاكل، **تعرض** كوربين لتشويه سمعة من قبل المؤسسة السياسية والإعلامية البريطانية بكل طريقة ممكنة، لكن تهمة معاداة السامية – وخطها بأي شيء أكثر من أدنى انتقاد لإسرائيل – كانت الأكثر ضررًا.

سارعت نفس لجنة المساواة التي رفضت بحزم التحقيق مع المحافظين بشأن الإسلاموفوبيا في حزب المحافظين إلى تعزيز التشهير بحزب العمال بزعامة كوربين باعتباره **معاديًا للسامية بشكل مؤسسي**، على الرغم من أن الهيئة كافحت لتقديم أي دليل.

مع ستارمر الذي يشبه الحرباء، من الصعب التكهن بأي قناعات سياسية مؤكدة لكن من الواضح أنه لن يخاطر بمواجهة نفس المصير. فقد تم تطهير الجناح اليساري في الحزب، **بما في ذلك كوربين**، على عجل، وكذلك كل ما يصدر منه رائحة أجندة يسارية. لقد أصبح ستارمر مشجعًا مسعورًا لحلف شمال الأطلسي وحروبه، **وبطلاً لإسرائيل** – حتى بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر، عندما قطعت الغذاء والماء عن 2.3 مليون شخص في غزة فيما وصفته أعلى محكمة في العالم بأنه إبادة جماعية “معقولة”.

بحلول ذلك الوقت، كانت حرب ستارمر على اليسار وسياساته متقدمة بشكل جيد.

القضاء على التهديد

كانت طبيعة هذا الهجوم الحزبي واضحة بالفعل في نيسان/ أبريل 2020، بعد وقت قصير من تولي ستارمر زمام الأمور في حزب العمال، عندما تم تسريب **تقرير داخلي محرج للحزب**. ومن بين أمور أخرى كثيرة، أظهر كيف سعى اليمين في حزب العمال أثناء زعامة كوربين إلى إلحاق الضرر به وبأنصاره باستخدام تشويه سمعة معاداة السامية كسلاح مفضل.

كان ستارمر لا يزال يثبت نفسه كقائد ويحاول تفادي ثورة داخلية بسبب التسريبات، فقام بتعيين مارتن فورد كي سي لإجراء مراجعة مستقلة للتسريب. وبعد تأخيرات طويلة، ناجمة إلى حد كبير عن عوائق من مسؤولي الحزب، نشر فورد نتائجه في صيف سنة 2022 وحدد ما أسماه “تسلسلا هرميا

للعنصرية"، حيث سعى اليمين في حزب العمال إلى تسليح معاداة السامية ضد اليسار - بما في ذلك ضد أعضائه السود والآسيويين.

ربما ليس من المستغرب أن يميل أعضاء حزب العمال من الأقليات العرقية إلى تقاسم المزيد من الأرضية السياسية مع كوربين واليسار في حزب العمال، خاصة في معارضتهم القوية للعنصرية والقمع الاستعماري الذي استمر لعقود طويلة ضد الفلسطينيين. وقد اعتبر اليمين في حزب العمال وستارمر ذلك تهديدًا - وكانوا مصممين على تحييده.

في أيلول/ سبتمبر 2022، كشف [فيلم وثائقي شته قناة الجزيرة](#)، استنادًا إلى وثائق أكثر مما تمكن فورد من تأمينه، عن تفشي الإسلاموفوبيا بين مسؤولي ستارمر واليمين العمالي. وقد وصف أحد ضحايا عمليات التطهير التي قام بها ستارمر ضد اليسار، لمقدمي البرامج، ما قام به حزب العمال في السنوات الأخيرة بأنه "مؤامرة إجرامية ضد أعضائه". ووجد تحقيق الجزيرة أن أعضاء الحزب المسلمين، بما في ذلك أعضاء المجالس المحلية، كانوا في مرمى نيران اليمين في حزب العمال.

وكشف التحقيق أن مسؤولي الحزب [تواطؤوا](#) في إخفاء انتهاك القانون والمراقبة السرية وجمع البيانات عن الأعضاء المسلمين، تمهيدًا لتعليق دائرة نيوهام الانتخابية في لندن بالكامل، على ما يبدو بسبب المخاوف من هيمنة المجتمع الآسيوي المحلي عليها. وتم فصل الموظفين من الأقليات العرقية في المكاتب الرئيسي لحزب العمال الذين رفعوا شكاوى بشأن هذه الإجراءات التمييزية.

عمليات التطهير

واصل حزب العمال [عمليات التطهير الواضحة](#) حتى الانتخابات العامة في تموز/ يوليو، واستبعد بشكل ساخر المرشحين اليساريين والسود والمسلمين وأزالهم في اللحظة الأخيرة، حتى لا يكون هناك وقت لتحدي القرار. وكانت الضحية الأبرز فائزة شاهين، الخبيرة الاقتصادية التي تم اختيارها بالفعل كمرشحة برلمانية عن تشينجفورد وودفورد جرين، إلى أن تم التخلي عنها علنًا وبشكل غير رسمي. وعندما سُئل عن القرار، قال ستارمر إنه يريد فقط "أعلى المرشحين جودة".

واستمرت حملة مماثلة لإذلال وتقويض ديان أبوت، أول امرأة سوداء في البرلمان وحليفة كوربين، لأسابيع قبل أن يتم حسمها على مضض لصالحها. كان التلميح الذي لا يكاد يخفى مرة أخرى هو أن المرشحين المسلمين والسود لا يمكن الوثوق بهم، وأنهم مشبوهون.



زارا سلطانة، عضو البرلمان عن حزب العمال في كوفنتري ساوث، تصل لإجراء مقابلة مع هيئة الإذاعة البريطانية في لندن، في 21 تموز/ يوليو 2024.

والجدير بالذكر أيضًا أنه تبين لاحقًا أن مسؤولي ستارمر أرسلوا رسالة قانونية تهديدية إلى فورد بعد أن تحدث إلى الجزيرة عن العنصرية داخل الحزب. وخلص فورد إلى أنها كانت محاولة بالكاد مبطنة لإسكاته. وبعد فترة وجيزة من الفوز بأغلبية برلمانية ساحقة بفضل واحدة من أدنى نسب التصويت التي حققها حزب العمال على الإطلاق، علق ستارمر فعليًا عضوية ثلثة من النواب اليساريين في الحزب - كما فعل في وقت سابق مع كوربين - وكانت جريمتهم التصويت لإنهاء فقر الأطفال. وكان من أبرزهم زارا سلطانة، النائب المسلمة الشابة التي تعرضت للتهكم والسخرية في برنامج صباح الخير يا بريطانيا بسبب قولها إن أعمال الشغب يجب أن تُعرّف على أنها معادية للإسلام.

خط خطير

على الرغم من أنه من المفهوم على نطاق واسع أن ستارمر كان مصممًا على سحق يسار حزب العمال، إلا أن العواقب الحتمية لهذه السياسة - خاصة فيما يتعلق بجاليات كبيرة من السكان المسلمين في بريطانيا - لم يتم فحصها بشكل كافٍ.

كانت إحدى الطرق التي نأى بها ستارمر بنفسه عن كوربين واليسار هي ترديد صدى إسرائيل واليمين البريطاني في إعادة تعريف معاداة الصهيونية على أنها معاداة للسامية، أي أنه شوه سمعة

أولئك الذين يتبنون نفس وجهة نظر قضاة محكمة العدل الدولية بأن إسرائيل دولة فصل عنصري ودولة تمنح الفلسطينيين حقوقاً أدنى بناءً على عرقهم. كما شتم أولئك الذين يعتقدون أن المذبحة الإسرائيلية في غزة هي النهاية المنطقية لدولة فصل عنصري غير راغبة في صنع السلام مع الفلسطينيين.

شعرت مجموعتان على وجه الخصوص بالقوة الكاملة لهذا الخلط بين المعارضة لجرائم إسرائيل ضد الفلسطينيين – أي معاداة الصهيونية ومعاداة السامية. أحدها يهود حزب العمال اليساريون. لقد حاول الحزب جاهداً إخفاء وجودهم عن الرأي العام لأنهم يعرقلون بشكل واضح جداً روايته المعادية للسامية. وعلى نحو متناسب، كانت أكبر مجموعة تم طردها وتعليق عضويتها في حزب العمال من اليهود المنتقدين لإسرائيل.

ولكن على العكس من ذلك، وحتى بشكل أكثر خطورة، ساهم خلط ستارمر بين الأمرين في تشويه سمعة المسلمين بشكل عام باعتبارهم معادين للسامية، نظراً لأنهم المجتمع الأكثر صراحةً وتوحداً في معارضة الإبادة الجماعية “المعقولة” التي ترتكبها إسرائيل في غزة. لقد عززت تنديدات ستارمر بمعادي الصهيونية باعتبارهم كارهين لليهود – سواء عن قصد أو بغير قصد – الصورة الكاريكاتورية السامة التي يروج لها المحافظون للإسلام باعتباره ديناً بغيضاً وعنيفاً بطبيعته.

أبرزت حرب الإبادة الجماعية التي شنتها إسرائيل على غزة على امتداد الأشهر العشرة الماضية – وردود الفعل المروعة للملايين البريطانيين على المذبحة – مشكلة نهج ستارمر الحاد بشكل خاص. ربما تجنب زعيم حزب العمال الخطاب التحريضي ليرافيرمان، التي نددت بالاحتجاجات الجماعية السلمية ضد المذبحة باعتبارها “مسيرات كراهية” لكنه ردد مشاعرها بمهارة. ففي رفضه للعنصرية والاستعمار اليساريين، كان عليه إعطاء الأولوية لمصالح دولة أجنبية ترتكب إبادة جماعية، وهي إسرائيل، على حساب مخاوف منتقدي إسرائيل. ولكي يبدو موقفه أقل دناءة، كان يميل، مثل المحافظين، إلى التغاضي عن التكوين العرقي المتنوع لأولئك الذين يعارضون المذبحة.

اختبار الولاء

كان الهدف محاولة تشويه سمعة المسيرات من خلال إخفاء حقيقة أنها تحظى بدعم متعدد الأعراق، وأنها كانت سلمية، وأن العديد من اليهود شاركوا فيها بشكل بارز، وأن رسالتها هي ضد الإبادة الجماعية والفصل العنصري ولصالح وقف إطلاق النار. ولكن بدلاً من ذلك، أوحى نهج ستارمر بأن المتطرفين المسلمين المحليين يشكلون طبيعة الاحتجاجات من خلال الهتافات والسلوكيات التي من المرجح أن تجعل اليهود خائفين.

زعم زعيم حزب العمال أنه “يرى الكراهية تسير جنباً إلى جنب مع دعوات السلام، والناس الذين يكرهون اليهود يختبئون وراء الناس الذين يدعمون القضية العادلة المتمثلة في الدولة الفلسطينية”. إنها نسخة مشفرة قانونية من “لندنستان” اليمين العنصري – الاستيلاء المفترض على عاصمة

المملكة المتحدة من قبل المسلمين - وافتراءات مستشاري الحكومة بأن المسيرات الأسبوعية تضامناً مع معاناة غزة تحول المدن البريطانية إلى “مناطق محظورة” لليهود.

لقد أعطت كلمات ستارمر - سواء عن قصد أو بغير قصد - الحياة للادعاء السخيف لليمين العنصري حول “الشرطة ذات المستويين”، حيث يُفترض أن عناصر الشرطة يخشون مواجهة المجتمع المسلم لدرجة أن اليمين المتطرف يحتاج إلى القيام بعملهم نيابة عنهم.

والحقيقة أن واقع هذا النظام المزدوج للشرطة كان واضحاً للغاية في الشهر الماضي عندما أظهر مقطع فيديو ضابط شرطة يدوس على رأس رجل مسلم ويحمل مسدساً كهربائياً بعد مشاجرة في مطار مانشستر. وقد ظهر شقيق الرجل وهو يتعرض للاعتداء بينما كانت يده خلف رأسه، وذكرت جدته أنها تعرضت للصعق الكهربائي أيضاً.

كما هو الحال مع المحافظين، فإن دعم ستارمر غير المحدود لإسرائيل منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر - وتأييده للاحتجاجات ضد المذبحة باعتبارها تهديداً للمجتمعات اليهودية - خلق اختبار ولاء ضمني غير معلن. اختبار يفترض أن معظم اليهود البريطانيين وطيون بينما يلقي الشكوك على المسلمين البريطانيين بأنهم بحاجة إلى إثبات أنهم ليسوا متطرفين أو إرهابيين محتملين.

ويبدو أن كلا الحزبين الرئيسيين يعتقدان أنه من الجيد أن يشجع اليهود البريطانيون أتباعهم في إسرائيل بينما يقصف الجيش الإسرائيلي الأطفال الفلسطينيين في غزة ويجوّعهم - حتى أنه لا يوجد خطأ في توجه بعضهم إلى الشرق الأوسط للمشاركة بشكل مباشر في القتل.

لكن الحزبين يلحان أيضاً إلى أن تعبير المسلمين عن تضامنهم مع إخوانهم في الدين في غزة، حتى في الوقت الذي يذبحهم فيه الإسرائيليون، أو معارضتهم بشدة عقوداً من الاحتلال الإسرائيلي العدواني والحصار الذي قضت أعلى محكمة في العالم بأنه غير قانوني أمر يشكك في ولائهم. بعبارة أخرى، أيد ستارمر ضمناً منطقاً ينظر إلى التلويح بالعلم الفلسطيني في مظاهرة على أنه أكثر خطورة وغرابة على القيم البريطانية من الانضمام إلى جيش أجنبي لارتكاب جريمة قتل جماعي - أو إرسال أسلحة إلى هذا الجيش لذبح المدنيين.

استعادة الشوارع

هناك دلائل تشير إلى أن عزل ستارمر لأجزاء كبيرة من المجتمع المسلم - بالتلميح إلى أن وجهات نظره بشأن غزة تعادل “التطرف” - ربما كان متعمداً ومصمماً لإقناع الناخبين اليمينيين. وقال مصدر بارز في حزب العمال للصحفيين إن الحزب رُحّب باستقالة العشرات من أعضاء المجلس من حزب العمال بسبب تعليقات ستارمر الداعمة لتجويد إسرائيل لسكان غزة. وقال المصدر إن الحزب كان “يتخلص من البراغيث”.

قدّم الموالون لستارمر الذين أطاح بهم المستقلون اليساريون، بما في ذلك كوريين، في الانتخابات

العامّة الشهر الماضي الذي ترشحوا على منصة لوقف المذبحة في غزة، رواية ذات صلة. **واتهم** جوناثان آشورث، الذي خسر مقعده في ليستر ساوث أمام شوكات آدم في الانتخابات العامة في تموز/ يوليو، أنصار منافسه المسلم بالفشل في الالتزام بالمعايير الديمقراطية – من خلال ما أسماه آشورث “النقد اللاذع” و”التنمر” و”الترهيب”. ولم يتم تقديم أي دليل على ادعائه.

كانت الأعلام الفلسطينية واضحة للغاية في ما أطلق عليه الساسة ووسائل الإعلام “المظاهرات المضادة” – حيث استعاد المناهضون للفاشية الشوارع من أقصى اليمين، كما فعلوا يوم الأربعاء الماضي. وقد أصر اليمين العمالي، الذي يعد مثل ستارمر حريصاً على رؤية اليسار يختفي من السياسة البريطانية، على بقاء المناهضين للعنصرية في **منازلهم** للسماح للشرطة بالتعامل مع مثيري الشغب العنصريين.

لكن كان سبب ذلك على وجه التحديد أن اليسار المناهض للعنصرية أرغم على التراجع من خلال حملة تشويه سمعة حزبية ثنائية – وتصويره على أنه متطرف ومعادٍ للسامية وغير بريطاني وخائن – وقد شعر اليمين العنصري بالجرأة لإظهار من هو المسؤول.

ستارمر مصمم حالياً على إعادة المارد الذي ساعد في إطلاقه إلى القنينة من خلال القوة الغاشمة البحتة، باستخدام الشرطة والمحاكم. وهناك كل الأسباب التي تدعو للخوف – بالنظر إلى حملة التشهير التي شنها ستارمر ضد اليسار والتطهيرات الاستبدادية داخل حزبه – من أن حكومته الجديدة قادرة على استخدام نفس اليد الثقيلة ضد ما يسمى “المتظاهرين المضادين”، مهما كانت سلمية.

يعتقد زعيم حزب العمال أنه وصل إلى السلطة من خلال تشويه سمعة اليسار المناهض للعنصرية وسحقه عبر تهميته. والآن، بصفته رئيساً للوزراء، قد يقرر أنه حان الوقت لطرح نفس البرنامج في جميع أنحاء البلاد.

المصدر: **ميدل إيست آي**

رابط المقال : <https://www.noonpost.com/237433/>